

## محاضرات في مادة الأنظمة الدستورية

### السداسي الثالث

#### عزيزة الغداني

تدرس مادة الأنظمة الدستورية من أجل تمكين الطالب من التعرف على الأنظمة السياسية الحديثة باعتبارها الطريقة التي يتم بها تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين للتوفيق بين السلطة والحرية.

#### تصنيف الأنظمة السياسية بناء على معيار فصل السلطات

يعتبر فصل السلطات من أهم المعايير التي يعتمد عليها الفقهاء لتصنيف الأنظمة السياسية.

## مفهوم فصل السلطات

يقصد بمبدأ فصل السلطات توزيع السلطة على هيئات مستقلة ومتساوية في القوى، وعدم تركيزها في يد الحاكم أو هيئة واحدة لكي لا يؤدي ذلك إلى الاستبداد وحرمان الأفراد من حقوقهم وحياتهم،

ورغم أن مبدأ فصل السلطات ارتبط بمونتسكيو في كتابه روح القوانين، إلا أن فصل السلطات ترجع جذوره التاريخية إلى أفكار الفلاسفة الإغريق مثل أفلاطون و أرسطو، وفي القرن السابع عشر تناوله الفيلسوف الانجليزي جون لوك متأثراً بالظروف السياسية والاجتماعية التي عرفت بها البلاد.

## فصل السلطات عند مونتسكيو

عاش مونتسكيو في انجلترا لمدة عامين، وتأثر بالنظام السياسي البرلماني الانجليزي، وبالمفكرين الانجليز خصوصا جون لوك الذي استقى منه الأفكار ليضعها في نظريته فصل السلطات في كتابه روح القوانين 1778

ويرى مونتسكيو أن تركيز السلطات في يد الحاكم بمفرده يؤدي إلى الاستبداد، لذلك دعا إلى ضرورة الفصل بين السلطات لحماية حقوق وحيات الأفراد.

فكل سلطة تتولى مهامها دون التدخل في اختصاصات السلطة الأخرى، كما أن التكافؤ في القوى يجعل كل سلطة تشكل ثقلا موازيا للسلطة الأخرى تستطيع أن تقاومها ، وتمكنها من الرقابة المتبادلة بينها، فالسلطة تحد السلطة.

## تصنيف الأنظمة السياسية

**أولاً: الفصل المرن للسلطات النظام السياسي البرلماني النموذج البريطاني**

يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطات، وقد نشأ في إنجلترا أين تكونت أسسه وخصائصه، فقد تأسس البرلمان في القرن الحادي عشر، وكان يسمى المجلس الكبير ويضم النبلاء ورجال الدين، وكان دوره استشاري، وعندما فرض الملك جون ضرائب جديدة رفضها النبلاء ورجال الدين وتمردوا عليه وأرغموه على الاعتراف بالشرعة الكبرى في 1215 التي بمقتضاها أصبح فرض الضرائب يستلزم موافقة المجلس الكبير، وهو أول وظيفة للبرلمان تتعلق بمراقبة موارد الدولة.

وفي 1265 دعا الملك بعض المقاطعات إلى انتخاب كبار الأعيان والفرسان كممثلين عنها، اثنان لكل مقاطعة، وتكررت هذه الانتخابات إلى أن أصبحت عرفاً درج الملوك على إتباعه.

وسرعان ما كون النبلاء ورجال الدين كتلة، كما كون ممثلي المقاطعات كتلة أخرى وانفصلت الكتلتين بالتدرج وأصبح البرلمان يتكون منذ القرن الرابع عشر من مجلس اللوردات ومجلس العموم.

و قد اشدت الصراع بين الملك والبرلمان منذ القرن السابع عشر بسبب رغبة البرلمان مشاركة الملك في السلطة، لذلك كان الملك لا يستدعي البرلمان إلا عندما يحتاج إلى فرض ضرائب جديدة، وفي عام 1687 أقدم الملك على حل البرلمان دون إجراء انتخابات جديدة، مما أدى إلى اندلاع ثورة 1688 التي انتهت في 1689 باعتراف الملك بلائحة الحقوق التي بموجبها تنازل الملك عن

حقه في التشريع وأهم ماجاء فيها:

- حق البرلمان في سن القوانين ولا يمكن للملك تنفيذ القوانين دون موافقة البرلمان
  - حق البرلمان في الموافقة على الميزانية السنوية التي تتضمن الموارد والنفقات
  - لا يمكن للملك فرض الضرائب دون موافقة البرلمان
  - الحصانة البرلمانية للبرلمانيين حيث لا يمكن اعتقال أعضاء البرلمان بسبب الإدلاء بأرائهم داخل البرلمان
  - منع الملك من تجنيد الأفراد في حالة السلم.
- وهكذا فإنه انطلاقاً من هذه اللائحة من الحقوق تكونت خصائص النظام البرلماني، وترسخت أسسه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

### أسس النظام البرلماني

يتميز النظام البرلماني بثنائية السلطة التنفيذية، و التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

### أولاً: ثنائية السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني البريطاني من رئيس الدولة المتمثل في الملك و الوزير الأول الذي يرأس الحكومة.

**1- شكلية سلطات الملك :** يعتبر الملك في بريطانيا رئيس السلطة التنفيذية ويتولى الحكم بالوراثة حيث ينتقل الحكم إلى الولد الأكبر سناً ذكر أو أنثى، و

رغم الاختصاصات الهامة التي أسندت للملك إلا أنها تتميز بكونها رمزية من بينها:

- تعيين الوزير الأول الذي هو زعيم حزب الأغلبية بمجلس العموم
  - المصادقة على القوانين التي تصدر عن البرلمان قبل تنفيذها
  - حل مجلس العموم بطلب من الوزير الأول
  - تعيين أعضاء مجلس اللوردات
  - إبرام المعاهدات وتعيين السفراء وإعلان الحرب والسلام
  - قيادة القوات المسلحة
- فرغم أهمية تلك الاختصاصات إلا أنها رمزية حيث أن الوزير الأول هو الذي يتولى القيام بها، و يشارك الملك في التوقيع على المراسيم الملكية
- وبما أن الملك ليس له سلطات فعلية فإنه غير مسئول

## 2 فعلية سلطة الحكومة

تحتل الحكومة في النظام البرلماني أهمية كبيرة باعتبارها تتولى مهام السلطة التنفيذية، فالوزير الأول يمارس سلطات فعلية تجعله في مركز أقوى من مركز الملك

وتتألف الحكومة من الوزير الأول والوزراء الذين يجتمعون في مجلس الوزراء

### الوزير الأول

يعتبر الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية حيث يمارس عدة صلاحيات من بينها:

- يقرر حل البرلمان (مجلس العموم)

- تعيين أعضاء الحكومة ومجلس الوزراء وإقالتهم
- يدعو إلى اجتماع أعضاء مجلس الوزراء
- يضع السياسة العامة للحكومة في جميع المجالات
- اقتراح مشاريع القوانين
- تولى مهام السلطة التنظيمية
- إعداد قانون الميزانية وإحالة على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه
- يعرض السياسة العامة على البرلمان ليتم دراستها ومناقشتها
- يشرف على الوزراء وينسق بينهم
- الإشراف على الإدارة وتسييرها ومراقبتها
- يترأس اجتماع مؤتمر رؤساء الكومنولث
- يدير السياسة الخارجية لبلاده ويبرم المعاهدات الدولية، ويمثل بلاده في المؤتمرات الدولية وغيرها.

### ثانياً: التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

يتميز النظام البرلماني في بريطانيا بأهمية السلطة التشريعية التي يتولى مهامها البرلمان، فهي تشكل ثقلاً موازياً للسلطة التنفيذية، فالبرلمان هو ممثل الأمة والمعبر عن إرادتها، مما يجعل العلاقة بينها وبين السلطة التنفيذية تتميز بالتعاون والتوازن، ويتكون البرلمان من مجلسين:

- مجلس اللوردات ويضم 809 عضو غير منتخب من رجال الدين و النبلاء بعضهم يعين مدى الحياة وبعضهم بالوراثة.

- مجلس العموم يضم 650 عضو منتخب من طرف الشعب بالاقتراع الفردي الأكثرية ذي الدورة الواحدة، يتولى مهام السلطة التشريعية المتمثلة في اقتراح القوانين ومناقشتها والمصادقة عليها، والتصويت على قانون الميزانية ، ومراقبة الحكومة.

## مظاهر التعاون

تتجلى مظاهر التعاون بين البرلمان والحكومة في أن اقتراح القوانين اختصاص مشترك بين الحكومة والبرلمان، فالحكومة يمكنها اقتراح القوانين وعرضها على البرلمان لمناقشتها والتصويت عليها.

كما أن الحكومة تضع قانون الميزانية السنوي وتعرضه على البرلمان لمناقشته والتصويت عليه.

و يمكن للحكومة دعوة البرلمان لعقد دورة استثنائية، ولا يمكن تنفيذ القوانين إلا بعد توقيعها من طرف الملك بعد موافقة الوزير الأول.

و يمكن للوزير أن يجمع بين عضوية الحكومة وعضوية البرلمان، ويمكنه حضور اجتماعات البرلمان والمشاركة في المناقشة البرلمانية.

ويتولى البرلمان مراقبة أعمال الحكومة عن طريق التصويت على قانون الميزانية ومشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة، كما يتولى طرح الأسئلة البرلمانية على الحكومة في جميع المجالات، ويمكنه استجواب الوزراء الذي يمكن أن يؤدي إلى سحب الثقة من الوزير أو الحكومة.

## مظاهر التوازن

تنبثق الحكومة عن الأغلبية البرلمانية لمجلس العموم، لذلك فالحكومة مسؤولة أمام مجلس العموم، حيث يمكن لهذا الأخير أن يسقط الحكومة عن طريق تحريك ملتمس الرقابة والتصويت عليه، و يؤدي تصويت مجلس العموم بسحب الثقة من الحكومة إلى استقالة الحكومة.

كما أن الحكومة يمكنها حل مجلس العموم، فالملك يوقع على مرسوم الحل بناء على إرادة الوزير الأول.



## الفصل التام للسلطات النظام الرئاسي النموذج الأمريكي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن مستعمرات بريطانية، إلا أن زيادة الضرائب المفروضة عليها ومنعها من الاتجار مع الدول الأخرى كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام الثورة المسلحة، وفي عام 1776 أعلن مؤتمر المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في أمريكا الشمالية استقلالها عن بريطانيا، وقد ارتبطت الدويلات المستقلة باتحاد كنفدرالي سنة 1781 ، إلا أن فشل النظام في تحقيق أهدافه، جعل الدويلات تنتقل إلى النظام الفيدرالي سنة 1787.

### خصائص النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية

يتميز النظام الرئاسي بخاصيتين أساسيتين وهي:

#### أولاً : أحادية السلطة التنفيذية

يتميز النظام الرئاسي بأحادية السلطة التنفيذية حيث أن رئيس الدولة ينتخب من طرف الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يتولى مهام السلطة التنفيذية بمفرده ويعتبر السكريتيرون مجرد مساعدين له في أداء مهامه، ولا يعتبرون وزراء مثل النظام البرلماني، وقد أسند الدستور الأمريكي لرئيس الدولة عدة اختصاصات من بينها:

- يضع السياسة العامة في جميع المجالات ويعمل على تنفيذها
- يعين الموظفين المساعدين له في ممارسة الاختصاصات التنفيذية
- يعتبر رئيس الإدارة الأمريكية ويتولى تعيين الموظفين الإداريين
- يعين القضاة

-إعداد قانون الميزانية و عرضه على الكونغرس لدراسته ومناقشته والتصويت عليه

- إصدار الأوامر واللوائح التنفيذية

- توجيه الرسائل إلى الكونغرس

- إصدار العفو

- تحديد السياسة الخارجية التي يتبناها ويشرف عليها ويسيرها

- القيام بالوظيفة الدبلوماسية في حالة السلم ووضع استراتيجيات الدولة في حالة الحرب

- قيادة الجيش وتوجيه العمليات الحربية

## ثانيا الفصل التام للسلطات

يتولى السلطة التشريعية كونغرس يتكون من مجلسين:

1 مجلس النواب ويضم 453 نائب، ينتخبون بالاقتراع الفردي الأكثرية ذي الدورة الواحدة لمدة سنتين ، يمثلون الولايات حسب عدد سكانها.

2 مجلس الشيوخ ويضم 100 عضو ينتخبون لمدة ست سنوات مع تجديد الثلث كل سنتين، ويمثل كل ولاية شيخين.

ويمارس الكونغرس عدة اختصاصات من بينها:

- اقتراح القوانين ودراستها ومناقشتها والتصويت عليها

- اقتراح تعديل الدستور الاتحادي ويتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي أعضاء البرلمان، ويتم تنفيذه بعد مصادقة ثلاثة أرباع برلمانات الولايات

- دراسة ومناقشة مشروع قانون الميزانية والتصويت عليه
- ينتخب مجلس النواب رئيس الدولة من بين الثلاثة مرشحين الذين احتلوا المراكز الأولى في الانتخابات الرئاسية، إذا لم يتمكن احد المترشحين من الحصول على الأغلبية المطلقة، وينتخب مجلس الشيوخ نائب الرئيس.

### مظاهر الفصل التام للسلطات

يقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل الجامد للسلطات، فكما أن الرئيس ينتخب من طرف الشعب ويمارس اختصاصاته التنفيذية، فإن الكونغرس الذي يضم أعضاء منتخبين من طرف الشعب يتولى مهام السلطة التشريعية باستقلال عن السلطة التنفيذية.

فرئيس الدولة في الظروف العادية لا يملك حق دعوة البرلمان للانعقاد، كما أن الكونغرس لا يملك حق طرح الأسئلة البرلمانية أو استجواب رئيس الدولة، ويعتبر رئيس الدولة غير مسؤول أمام الكونغرس ، ولا يمكن سحب الثقة منه، كما أن رئيس الدولة لا يمكنه حل الكونغرس.

### العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

رغم أن واضعوا الدستور الأمريكي حاولوا تطبيق الفصل التام بين السلطات، إلا أن كل سلطة يمكنها التأثير على السلطة الأخرى عبر عدة آليات.

### الآليات التي تمكن الرئيس من الضغط على الكونغرس:

- الخطب والرسائل الموجهة للكونغرس: يمكن لرئيس الدولة توجيه خطب

ورسائل إلى الكونغرس، وتعتبر مناسبة يعبر فيها الرئيس عن سياسته و يوجه الكونغرس نحو المواضيع التي يمكن التشريع فيها، ورغم أن رئيس الدولة دستوريا لا يملك حق اقتراح القوانين إلا أن نظام الثنائية الحزبية جعل الرئيس يمكنه تمرير القوانين التي يريد أن يصادق عليها الكونغرس لتنفيذ برنامجه وتوجهاته إما عبر الأغلبية البرلمانية إذا كانت من حزب الرئيس أو مؤيدي الرئيس في الكونغرس .

- حق الفيتو: وهي وسيلة هامة تمكن الرئيس من الضغط على الكونغرس، حيث أن الرئيس يمكنه الاعتراض على قانون صادر على الكونغرس، فيحال مرة أخرى على هذه الأخيرة، ولا يمكن تنفيذه إلا بعد المصادقة عليه بأغلبية ثلثي كل مجلس.

### الآليات التي يضغط بها الكونغرس على رئيس الدولة

يمكن للكونغرس أن يؤثر في الرئيس عبر عدة آليات من بينها:

- قانون الميزانية : فذا كان الرئيس هو الذي يقترح الميزانية فإن الكونغرس هو الذي يوافق عليها لتصبح قابلة للتنفيذ، فالكونغرس يمكنه أن يرفض الاعتمادات التي يطلبها الرئيس، خصوصا عند اعتراض الكونغرس على سياسة الرئيس.

- اتهام الرئيس : تعتبر من الآليات الهامة التي يملكها الكونغرس للضغط على رئيس الدولة، حيث أن مجلس الشيوخ يمكنه محاكمة رئيس الدولة بعد اتهامه من قبل أغلبية مجلس النواب في حالة الخيانة أو الرشوة أو أية جرائم ، يؤدي إدانة الرئيس إلى عزله من منصبه.

## الجمع بين بعض خصائص النظام الرئاسي والنظام البرلماني النظام الشبه الرئاسي النموذج الفرنسي

يتميز النظام الشبه الرئاسي بكونه يجمع بين بعض خصائص النظام البرلماني وبعض خصائص النظام الرئاسي، وقد وضع ديغول دستور 1958 لتقوية مركز رئيس الدولة والحد من سلطة البرلمان التي كانت قائمة في ظل النظام السابق.

### خصائص النظام الشبه الرئاسي

يتميز النظام الشبه الرئاسي بعدة خصائص من أهمها:

أولاً: ثنائية السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة والحكومة.

### رئيس الدولة

الذي ينتخب من طرف الشعب بالاقتراع الفردي ذي الدورتين لمدة أربع سنوات ويمارس اختصاصات فعلية من بينها:

- تعيين الوزير الأول
- مخاطبة البرلمان
- تحديد السياسة العامة للدولة
- تعيين ثلاثة أعضاء من بين التسعة أعضاء في المجلس الدستوري
- إعلان حالة الاستثناء التي ينتج عنها أن الرئيس يمارس الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، ولا تخضع تصرفاته للمراقبة السياسية والقضائية
- تعيين السفراء ويشاركه في التوقيع الوزير الأول

- تعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح الوزير الأول
- توقيع المراسيم التنظيمية الصادرة عن الوزير الأول

## الحكومة

تتكون الحكومة من الوزير الأول والوزراء

**الوزير الأول:** يعينه رئيس الدولة و يمارس عدة اختصاصات من بينها:

- ممارسة السلطة التنظيمية
- يعين في الوظائف المدنية والعسكرية التي ليست من اختصاصات الرئيس
- توجيه عمل الحكومة والإشراف عليه
- يرأس المجلس الوزاري بتفويض من رئيس الدولة بناء على جدول أعمال محدد
- اقتراح مشاريع القوانين وإحالتها على البرلمان لمناقشتها والتصويت عليها
- دعوة البرلمان للانعقاد في دورة استثنائية
- الدعوة إلى تشكيل لجنة مختلطة في حالة الخلاف بين مجلسي البرلمان حول مشروع أو اقتراح قانون معين
- طرح مسألة الثقة أمام البرلمان بربط مواصلة الحكومة لمهامها بالموافقة على قانون معين أو سياسة حكومية معينة
- إحالة القوانين إلى المجلس الدستوري للنظر في دستوريته
- يدلى برأيه حول حل الجمعية الوطنية أو إعلان حالة الاستثناء

## اختصاصات الحكومة كهيئة جماعية

- تحديد ووضع السياسات العمومية في جميع المجالات
- إعداد قانون الميزانية وإحالتها على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه
- إعداد مشاريع القوانين وإحالتها على البرلمان لمناقشتها والتصويت عليها
- التشريع بمراسيم في المواضيع التي لا تدخل في مجال القانون

## ثانيا: الحد من سلطة البرلمان

يتولى مهام السلطة التشريعية برلمان يتكون من مجلسين:

1 مجلس الشيوخ ويضم 316 عضو ينتخبون بالاقتراع غير المباشر، لمدة تسع سنوات مع تجديد الثلث كل ثلاث سنوات

2 الجمعية الوطنية وتضم 577 نائبا ينتخبون بالاقتراع الفردي الأكثرية ذي الدورتين لمدة خمس سنوات

وقد أسند الدستور الفرنسي عدة اختصاصات للبرلمان من بينها:

- اقتراح القوانين ومناقشتها والتصويت عليها
- مناقشة مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة والتصويت عليها
- مناقشة قانون المالية السنوي والتصويت عليه
- اقتراح تعديل الدستور
- تعيين ستة أعضاء في المجلس الدستوري من بين التسعة أعضاء
- مراقبة أعمال الحكومة عن طريق طرح الأسئلة البرلمانية وإنشاء لجان التحقيق و التقصي حول موضوع معين

- إسقاط الحكومة عن طريق تحريك ملتزم الرقابة من طرف الجمعية الوطنية والتصويت عليه بأغلبية أعضائه

### مظاهر الحد من سلطة البرلمان

حرص دستور 1958 على تقييد سلطات البرلمان، و تقوية مركز السلطة التنفيذية، فرئيس الدولة غير مسؤول أمام البرلمان إلا أنه يمكنه حل البرلمان، أما الحكومة فتتبع في مجال التشريع، فقد حدد الدستور مجال القانون حيث أن البرلمان لا يشرع إلا في المواضيع التي حددها الدستور، أما الحكومة فتشرع بواسطة مراسيم في المواضيع التي لا تدخل في مجال القانون.

وقد جعل الدستور الحكومة تشارك البرلمان في التشريع في مجال القانون عن طريق اقتراح مشاريع القوانين، و يمكنها أن تشرع في فترة عطلة البرلمان، كما أن جدول أعمال البرلمان تحدده الحكومة، ولا يمكن للبرلمان أن يقترح تعديلات في القوانين تؤدي إلى الرفع من النفقات أو تخفيض الموارد.



## الدمج بين السلطات النظام المجلسي السويسري

إذا كانت معظم الأنظمة السياسية الحديثة تركز على نظرية فصل السلطات فإن النظام المجلسي السويسري يركز على عدم الفصل بين السلطات، فما هي خصائصه؟

### خصائص النظام المجلسي السويسري

يتميز النظام المجلسي السويسري بخاصيتين رئيسيتين وهما:

#### أولاً: تركيز السلطات في يد السلطة التشريعية

يتولى مهام السلطة التشريعية الجمعية الاتحادية الذي يتكون من مجلسين وهما:

- 1 مجلس المقاطعات ويضم 46 عضو يمثلون المقاطعات ويتم انتخاب عضوين في كل مقاطعة لمدة تحددها المقاطعات
  - 2 المجلس الوطني يضم 200 عضو ينتخبون لمدة أربعة سنوات بالتمثيل النسبي
- تركز جميع السلطات في يد الجمعية الفيدرالية، فالبرلمان هو ممثل الشعب والمعبر عن إرادته، وهو مصدر السلطات، لذلك فهو يتولى مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية فقد أسند لها الدستور عدة اختصاصات من بينها:

- تحديد ووضع السياسة العامة

- تحديد السياسة الخارجية

- الإشراف وتوجيه الإدارة

- دراسة القانون المالي و التصويت عليه
- تحديد المعاهدات التي يمكن إبرامها
- اتخاذ القرار بالانضمام للمنظمات الدولية
- انتخاب أعضاء المجلس الفيدرالي السبعة وانتخاب الرئيس من بينهم
- انتخاب أعضاء المحكمة الفيدرالية
- اقتراح القوانين والتصويت عليها

### ثانيا : جماعية السلطة التنفيذية وتبعيتها للجمعية الفيدرالية

رغم أن الجمعية الاتحادية هي التي تتولى مهام السلطة التنفيذية إلا أن تزايد الوظائف التنفيذية جعل الجمعية الفيدرالية تعين المجلس الفيدرالي للقيام بمهام السلطة التنفيذية تحت إشرافها وتوجيهها.

### مظاهر جماعية السلطة التنفيذية

يتميز المجلس الفيدرالي بتكافؤ القوى بين الوزراء السبعة ويمارسون السلطة التنفيذية كهيئة جماعية، ورغم أن رئيس المجلس يمثل الدولة إلا أنه يبقى رئيس رمزي تعينه الجمعية الفيدرالية لمدة سنة غير قابلة للتجديد وهي مدة غير كافية ليراكم تجربة في قيادة المجلس الفيدرالي، فالوزراء السبعة متساوون في المراكز والاختصاصات، كما يتخذون قراراتهم بالتصويت، ويمارسون عدة اختصاصات من بينها:

- اقتراح القوانين وإحالتها على الجمعية الفيدرالية لدراستها والتصويت عليها
- اقتراح قانون الميزانية وعرضه على البرلمان لدراسته والتصويت عليه

- تنفيذ القوانين الصادرة عن الجمعية الفيدرالية
- التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية
- تنفيذ السياسة الخارجية التي تحددها الجمعية الفيدرالية
- الإشراف على الإدارة وتسييرها
- الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي للدولة

### **مظاهر تبعية المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية**

رغم الاختصاصات الهامة التي يمارسها المجلس الفيدرالي إلا أنه يظل تابع للجمعية الاتحادية، فسياسة المجلس الفيدرالي ينبغي أن لا تتعارض مع سياسة وتوجهات الجمعية الفيدرالية الممثلة للشعب والمعبرة عن إرادته.

فالجمعية الفيدرالية يمكنها توجيه رسائل لتنفيذ سياسة معينة أو تعديلها، أو إعداد مشاريع القوانين تتعلق بمواضع معينة.

وتراقب المجلس الفيدرالي كجهاز خاضع لها فرغم أن سحب الثقة لا يؤدي إلى استقالة المجلس الفيدرالي ، إلا أنه تجبره على تنفيذ سياستها، كما أن المجلس الفيدرالي لا يمكنه حل الجمعية الفيدرالية.

